

مركز "شمس" في يوم الأرض الخالد ذكرى تتجدد نحو التمسك بالأرض وحق تقرير المصير

السبت ٢٠٢٥/٣/٢٩

قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" في ذكرى يوم الأرض الخالد إن "الذكرى هي بمثابة حلم يتجدد نحو الدولة وحق تقرير المصير" إذ تحل ذكرى يوم الأرض في هذا العام الثاني على التوالي في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، واستمرار سياسات التهجير والإبادة وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات، فقد أصبحت كل أيام السنة في فلسطين هي يوم للأرض، فكل يوم هناك تهجير ومصادرة للأرض وطرد للمواطنين في نكبة ممتدة في حياة الشعب الفلسطيني، ففي مثل هذا اليوم من العام ١٩٧٦م أعلن الإضراب في المثلث والجليل والنقب وتصدى الشعب الفلسطيني للاحتلال ومخططاته التوسعية لمصادرة الأراضي فيما عرف بعملية (تهويد الجليل) أو (خطة النجوم السبعة)، فقد واجه الشعب الفلسطيني في ١٩٧٦/٣/٣٠م مخططات الاحتلال وتصدى لها، وقد قام الاحتلال بقمع تلك المظاهرات والتحركات السلمية بالعنف والقوة والإرهاب الدموي وأسفرت تلك الأحداث عن استشهاد (٦) شهداء من بلدات (سخنين وعرابة البطوف ودير حنا)، إضافة إلى المئات من الجرحى والمعتقلين.

وشدد مركز "شمس" في ذكرى يوم الأرض الخالد على أن مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات تشكل جريمة فصل عنصري وتمرد على إرادة المجتمع الدولي، وهي تجلي واضح لتتكرر الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وحقه في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني، ودليل قاطع على رفض حكومة الاحتلال لأي مسار سياسي مستقبلي حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧م، وأن الحل الوحيد لدى حكومة الاحتلال هو الاستمرار في التطهير العرقي والتهجير القسري ونفي الشعب الفلسطيني من أرضه وتصفيته قضيته.

وأشار مركز "شمس" إلى أن سياسة الاحتلال الإسرائيلي في استهداف الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في العام ١٩٤٨م ما زالت تنفذ وبأشكال مختلفة وأساليب ملتوية لتهجيريه وسلب حقوقه واقتلعه من أرضه، من خلال سياسات التمييز العنصري والبطش والملاحقات السياسية، واحتضان عصابات القتل والإجرام وعدم محاربة الجريمة في المجتمع العربي، وانتشار السلاح في سياسة هادفة إلى تدمير المجتمع العربي في الداخل ودفعه إلى الهجرة الطوعية.

وذكر مركز "شمس" أن يوم الأرض يمثل ملحمة وحدوية فلسطينية تاريخية وانتفاضة شعبية توحد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام ١٩٤٨م، وانطلاقة للرفض الشعبي الفلسطيني لسياسات الاحتلال المتمثلة في مصادرة الأراضي والضم والتهجير، ومازالت تلك السياسة حاضرة في الفعل والممارسة الصهيونية لهذه الحكومة الأكثر يمينية والأكثر فاشية في تاريخ الاحتلال بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وهدم البيوت في المثلث والجليل والنقب والقدس والضفة الغربية وفي كل بلدة وقرية وبقعة من الأرض الفلسطينية وبطريقة أكثر شراسة ودموية وعدوانية.

وأكد مركز "شمس" أن الاستيطان يشكل جريمة حرب مستمرة في القانون الدولي وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٩٤٩/٨/١٢م لاسيما للمادة رقم (٤٩) والتي تنص على (يحظر النقل الجبري أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي دولة أخرى أيأ كانت دواعيه وأسبابه، ولا يجوز لدولة الاحتلال أن

